من تراب الطريق (٣٨٠) إهدار أحكام القضاء ! (*)

الثأر عادة ضالة عمياء ذميمة ، فليس حسبها أنها فى عماها تخالف القانون ، وتعطيه ظهرها ، وإنما هى فى عماها لا تميز بين مذنب وبرىء، بل هى تختار للثأر من تكون الوجيعة فيه أكثر فداحة وأشد ألمًا .. لا تلقى بالًا حتى إلى الدين ، ولا تبالى بقول القرآن المجيد : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾ [الإسراء: ١٣] ، ولا بقوله : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٥، فاطر: ١٨] .. ولا تبالى بالعقل الذى يأبى أن تتجه بالانتقام إلى من لم يرتكب فى حق المنتقم إثما ، ولم يصبه بضر !!

وعرفت ضلالة الثأر ، إلى جوار القتل الضرير ، عرفت الاتهام الكيدى ، فتتجه به عالمةً مدركة إلى من توقن أنه ليس الفاعل ، مادام إتهامه يوجع إيجاعًا أشد ، ويصيب أهله وذويه وقبيلته بحسرةٍ قد لا تصيبهم إذا أقيم الاتهام على الفاعل !!

وقائع أو جرائم الثأر ، هى سجال ضرير بين الأسر والقبائل لا بين أشخاص ، بل هى تتجاوز الأشخاص وتعنى بضرب الأسرة أو القبيلة .. لذلك تتعدد فى الثارات الاتهامات الثأرية إلى جوار القتل الثأرى ! .. وعبر رحلة طويلة فى رحاب القضاء والمحاماة ، صادفتنى وقائع عديدة

(*) المال٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٩

عجيبة فى عماها الضرير .. قُتل فيها أبرياء ، واتُّهِمَ أبرياء ، وأحيانًا ما يخيل الكيد والتلفيق على العدالة ذاتها ، فَيُضام من لم يرتكب وزرا ، ويفلت الفاعل أو الفعلة الحقيقيون من عقاب القانون ، لتتراكم جبال الثأر ، وتمضى هذه الآفة الضالة فى طريقها غارقة فى بحور العماء !!

وكّلت من نحو عام ، فى جناية محالة إلى محكمة جنايات الأقصر .. أقيم الاتهام فيها ضد أربعة بقتل المجنى عليه ، وثلاثة آخرين بأنهم شركاء لهم بالاتفاق والمساعدة .. الغريب الذى لفتنى أن أسرة المجنى عليه قد وجهت سهامها ضد سبعة اختارتهم بعناية ، قدمت على رأسهم والد قتيل اتُّهِمَ سلفًا فى قتله أربعةً منها ، وجارى محاكمتهم على هذه الجريمة من أكثر من سنتين .. لابد إذن أن يتوجه الاتهام الثأرى إلى والد القتيل الجارى المحاكمة عن قتله .. ولكن أسرة المجنى عليه لم تكتف بوالد القتيل ، فأضافت إليه شقيقه وعمه وخاله وثلاثة من أولاد عمومته المباشرة .. ليبتلى والد الذى قُتِلَ سلفًا بأمس ، بأنه قد صار متهمًا ـ بعد فقد ابنه قتلًا ـ هو وابنه الآخر وشقيقه وأولاد أشقائه وصهره شقيق زوجته !!

قدمت الأسرة شاهدين منها ، لم يشاهدا الواقعة المستشهد بهما عليها ، ولكنهما لُقنا خطة رسم أدوار الاتهام بعناية .. أن المتهمين الأربعة الأول ، قد جاءوا إلى مسرح الحادث فى سيارة ميكروباس يقودها أحدهم ، ويتربص بداخلها ثلاثة يحملون بنادق آلية ، اختص أحدهم ، وهو خال القتيل السابق ، بإطلاق النيران على المجنى عليه ، بينما قام الآخران : والد القتيل السابق وعمه ، بإطلاق النيران من السيارة لمنع أى تدخل ، مع أن

رواية الشاهدين أنه لم يوجد على مسرح الحادث سواهما والمجنى عليه ، وأنهم كانوا بلا سلاح !

اقتضى الإخراج المتفق عليه أن يُتهم الثلاثة الباقون ، شقيق القتيل السابق وولدى عمه ، بأنهم مروا على موتوسيكل قبل (١٠) دقائق للمراقبة والتأكد من وجود المجنى عليه أمام منزله ، وزاد والده فنسب إليهم أنهم كانوا يطلقون النيران من طبنجات يحملونها ، ولأن عمل الناضورجية لا يتم فى هذا العلن وبهذا الأسلوب ، وإلاّ كان تحذيرًا لا توطئةً لاصطياد ، فإن الشاهدين المستشهد بهما نفيا قصة الطبنجات والإطلاق ، واقتصرا على ترديد المرور بالدراجة البخارية ، بينما صمم الأب على أن لهم دورا فى الجريمة ، فافترض الاتهام افتراضا ، أن هذا المرور العابر ، يشكل اشتراكا فى جريمة القتل مع المتهمين الأربعة الأول !

الشىء الذى فات هذا التدبير ، أن الأدلة المادية والفنية يمكن أن تكشف زيف الدليل القولى .. وأن ذلك وارد مهما كان التحايل فى اصطناع الأدلة .. فلا توجد الجريمة الكاملة .. والتلفيق جريمة تتجه إلى إدخال الغش على العدالة .. وقد شاءت عناية السماء التى لا تنام ، أن يأتى دليل فنى لم يكن فى الحسبان .. فقد قُدم إلى النيابة أثناء المعاينة ما عدده (١٢) فوارغ طلقات ، وجزء من مقذوف .. واقتضى التحقيق إرسال المقذوف وهذه الفوارغ إلى المعمل الجنائى ، الذى وإن لم يستطع تحديد عيار المقذوف لتفتته ، إلاّ أنه قطع بأن جميع الفوارغ مطلقة من بندقية واحدة لا من بنادق ثلاث ، فانهار بذلك السيناريو الذى طُرِح

تلفيقًا وكيدًا ، سواء عن إطلاق النيران من داخل السيارة بثلاث بنادق آلية ، أو قصة الأب التى نفاها الشاهدان ـ أن ركاب الدراجة البخارية التى مرت قبل (١٠) دقائق ـ كانوا يطلقون النار من طبنجات !!

ليس مقصدى هنا أن أروى لك تفاصيل المرافعة التى امتدت قرابة ساعتين لإعادة قراءة ما بين ووراء السطور ، ولا صواب الحكم الذى قضى ببراءة جميع المتهمين السبعة ، وإنما أريد أن أروى لك ما تلا صدور الحكم من تعقيب بوليسى ينطوى على إهدار مخيف لأحكام القضاء .. فقد امتنعت السلطات البوليسية عن الإفراج عن المحكوم ببراءتهم ، وزادت على ذلك فاستصدرت قرارًا باعتقالهم ، وشحنتهم شحنًا من سجن المحافظة الذى كانوا فيه ، إلى معتقل لا علم لذويهم ـ حتى الآن ! ـ به !!

هل فكر قرار الاعتقال فى حال أب قُتِلَ ابْنُه غيلةً من عامين ، ثم يُشْحَن اعتقالًا برغم حكم البراءة هو وابنه الآخر ، وشقيقه وصهره وأولاد شقيقه ، إلى معتقل لعله فى الواحات أو وادى النطرون ، دون ذنب جناه ، ودون احترام لحكم قضائى بالبراءة أصدرته محكمة من كبار المستشارين بعد البحث والتمحيص والتثبت والاستيثاق !!

أفهم دواعى التحسب للاشتعال بين الأسرتين ، بيد أن ذلك لا يبرر إهدار أحكام القضاء ، ولا توقيع اعتقال له العديد من البدائل التى تكفل تفادى الاحتقان .. ولكننا نأخذ دائما بأقصر الطرق ، دون أن ندرك أثر إهدار أحكام القضاء على هيبة الدولة واحترام القانون !!